

فحق علي بن ابي احمد انه اراد ان يفرق القول الثاني واختلف القائلين في قوله ابي مومن وعرفى ان ردا  
بجوابه وجه الكسر وان يقع بعد واوستوفته بمعنى صالح للتعطف عليه حتى قوله تعالى ان ذلك  
ان لا يخرج فيها ولا يفرى وانه لا يتصفا فيها ونحوها فبالكسر اما على الاستسما او على العطف  
على جمله ان الاولى ونحوها فانها لا تقع عطفها على ان لا يخرج فيها وان تقع بعد حتى الامة  
او الجاهل ولكن الاستسما اية تخص بالكسر وذلك في قوله عن زيد حتى اسم به يجره ونحوها  
والفتح عن معرفه امرك حوالته فاصل وان تقع بعد اما المفترضة المجره المحضه اليك عن اما انك  
فاصل بالكسر على انها حرف استفتاح بمعنى الاستسما صم والفتح على معنى ضا وهو قول  
ويجوز لاجرم ولكن الغالب الفتح نحو يجره ان الله يعلم ما سررت وما لم تعلمت فالفتح على  
سبويه على ان حرف فعل وان مرادها وان علمه اي وجب ان الله يعلم ولا اذى في خبره على  
وعند الفراء انها منزلة رجل ونحوها لا تدعى اسم ولطعم من بعد هاء مقدره واما الكسر  
فهو على معنى ما كرهه الفراء ان بعضهم يفرقها بين اليمين ومقول لاجرم لا يدرك واما قوله  
ان الظلم واللام مختص بجمع **فان قلتين فضله في ذاته ان مثاله ان ابراهيم**  
**عاجل** وقد عرفت ان ذلك اصله **ويقال ان خالدا لقابله** وان هذا لا يوجها عالم  
دعى به المشرك لانه المكسور المجرور كل الفروض من المفروضه وينها الى نصرف اليمين او  
الكشاف وانما ايضا ان الامم من حرات ان المكسور المجرور وانها لا تدخل على معنى  
فتطوع على ذلك بانه به يظهر فضله على اخرها الزيادة عليها من بهي الاحصاء قوله  
معمولا انها عبارة وافية لان لفظة على انها يشتمل اسمها وخبرها ومعمول خبرها وهي الامم  
اذا قرئت ذلك ولا يخفى ان ان يكون اسما او غيري فان كان اسما ويطونه تاخر عن اسمها  
عنى ان الله لئن فضل على الناس ان ربي لسمي الله وان كان غيره اسم وفعله على  
مستطاب ان يكون مسما على عن اسمهم نحو وان ردك ليعلم ما تكن صلواتهم وان ربي اجتمعت  
بضم فيها كما فوائده مختلفون وذلك لتهدى الى صراط مستقيم ولا تدخل على المصانع المسمى عن  
ان الله لا يظلم الناس شيئا وان كان فعلا ماصبا وشروط ان تعتز به لطفه فان لم يكن  
يدخل عليه لئلا يسهل اصطفى ادم ونحوها ولا يجره على العالمين والمعتز قد عرفت

ان قوله  
عاجل  
دعى به المشرك  
ولا يدخل على  
عالم

ان ربي لطف فام قد دخل اللام على الماضي نسجه عند كثران بعد المضارع ليرب لامنه من الحال  
ايضا في كل المجرور واجاز الالف والفاء ويصح ان يماز في حوالها على الما المجرور في قوله تعالى  
وان عمل العبد في نفعه والعلم في ذلك ان الفعل الجاهل كالاسم وان كان الخبر جار مجرور في قوله تعالى  
على الامم حتى قوله تعالى والى خلق عظيم وان كلمة السمي دخلت على اسمها وانها في الصلوات وانما  
الاسم المسمى ونحوه قولنا انهم وان هذا لا يوجها عالم واما ما هو خبرها على معنى الخبر في قوله تعالى  
على الخبر ونحوه خبر حال ولو نزلت خبرا لاجلها عليه نحو ان ربي الله اصابت بخله ونحوه ان ربي  
حالي في الاصل تقول لبي الدار ونحوه ان ربي الله اصابت بخله ونحوه ان ربي الله اصابت بخله  
ولا تقول لبي الدار الاصل في حوالها على الما من غير ائنه لغيره كما تقدم مثال واما حوالها على  
الاسم فتشترط فيه شرط واحد وهو ان يتقدم الخبر نحو ان ربي الله اصابت بخله وان في ذلك الايات في قوله  
لا ريب واذ الحكم اذا تقدم معمول الخبر على الاسم او تاخر معمول الخبر عنه في الدار لبي الله اصابت  
وقد دل على ذلك على خبر الفعل الذي سمي الكوفي في قوله تعالى ونحوه لبي الله اصابت بخله  
يقول المفسر ان هو خبره في قوله واما اذا قال عبيد اثبات في قوله من قبله حوالها على الجملة  
الاسمية اذا كانت خبرها وقد تقدم ذلك واما قوله ولا يتقدم خبر الخبر في  
الاسم المجرور والظروف كقوله ان لزيد مال وان عند عامر حال وانه

ناشارة الى ان الاصل في هذا الباب ان تقدم ان يكون بعد اسمها ويكون بعد خبرها كقوله  
ان ربي فام نيل نحو ان يقول ان فام ربي او ان تقدم خبرها على اسمها في قوله تعالى فام  
ان ربي او يستثنى ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا او جار مجرورا فان يتقدم الخبر على الاسم ونحوه  
فيما سجدتها حيز تقدم على الاسم ونحوه عنه وذلك نحو قوله في الدار لبي الله او لبي الله  
خبره او الثاني وجوب تاخير الاسم عن الخبر وذلك نحو ما اذا كان الاسم مصفا فاه الى خبر  
يعود على الخبر ونحوه في الجار وايضا في الضم نحو ان في الدار صاحبها وان عند محمد علام  
والجار في قوله هذا تاخير الخبر عن الاسم ليدل على الصلابة على خبره لفظا ونحوه وكما لا يخفى  
تقدم الخبر على الاسم الا اذا كان ظرفا او جار مجرورا ونحوه في الصلابة كما ذكره في شرط  
ان لا يكون اسم ان خبره ان كان صديرا وحب اتصاله بان تاخير الخبر عنه في قوله تعالى